الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة

للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

كلمة

الأخ \ عبد الرحمن محمد شلقم

أمين اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

أمـــام

الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 22\9\2005 إفرنجي

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يطيب لي في البداية أن أؤكد ثقة وفد بلادي بأن قيادة السويد لأعمال هذه الدورة ستقودنا إلى أفضل النتائج. ولا يفوتني أن أثني على الجهد الذي بذلته الجابون ممثلة في وزير خارجيتها أثناء قيادتها الدورة الماضية للجمعية العامة.

وأنتهز هذه الفرصة لأعبر من جديد عن امتناننا للجهود التي يبذلها السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، للدفع بمسيرة إصلاح الأمم المتحدة، وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

السيد الرئيس،،،

لقد أدركت الجماهيرية منذ منتصف السبعينيات ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وكانت أول دولة قدمت مقترحات رسمية إلى الجمعية العامة بهذا الخصوص، حيث طرحت مشاريع قرارات على جميع دورات الجمعية العامة منذ الدورة الرابعة والثلاثين إلى الدورة الأربعين تهدف إلى إصلاح عمل مجلس الأمن، وإلغاء امتياز النقض. ورغم أن المقترحات الليبية لم يكتب لها النجاح بسبب معارضة القوى الكبرى لها، فإنها خلقت تفهما واسع النطاق للمسألة داخل الجمعية العامة، نتج عنه إصدار قرار في دورتها السابعة والأربعين يقضي بتشكيل فريق مفتوح العضوية للنظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته، وقد شاركنا بنشاط في عمل الفريق، غير أن عمله وصل إلى طريق مسدود.

لقد صاحبنا الشعور بالأمل على مدى السنة الماضية، ونحن نجري المشاورات على مختلف المستويات من أجل التوصل إلى إصلاح جذري لمنظومة الأمم المتحدة خدمة للأمن والسلام العالميين، ولكن مع إقتراب موعد اجتماعنا على مستوى القمة في بداية هذه الدورة اتضح أن الإصلاح الذي نطمح إليه مازال بعيد المنال لأن بعض القوى صاحبة الإمتيازات في مجلس الأمن لا تريد التنازل عن امتيازاتها ولا حتى اقتسام هذه الإمتيازات مع دول أخرى.

السيد الرئيس،،،

إن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية فرضت لنفسها حقوقا وامتيازات، عند كتابة الميثاق، أدت إلى تهميش الجمعية العامة وجعلت مجلس الأمن جهازا مسيطرا، وغير منصف وغير متوازن، يخلو من الديمقراطية ويساء فيه استخدام امتياز النقض، ومن ثم عجزت الأمم المتحدة عن تطبيق العدالة بين الشعوب، بل تسبب بعض قراراتها في إلحاق الضرر ببعض الشعوب.

وإذ نتحدث عن إصلاح الأمم المتحدة علينا أن نأخذ في الإعتبار أن عدد أعضائها قد وصل إلى (191) دولة، وظهرت مشاكل عالمية جديدة بالإضافة إلى المشاكل القديمة، الأمر الذي يستوجب جعل سلطة القرار في يد جميع أعضاء الأمم المتحدة، أي في يد الجمعية العامة، التي تتساوى فيها أصوات جميع الدول. وفي حالة عدم الإتفاق على ذلك علينا أن نبحث عن صيغة جديدة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد ندعو إلى أن تكون العضوية الدائمة للمجموعات الجغرافية وليس لدول معينة، وأن يمنح الإتحاد الأفريقي العضوية الدائمة حتى قبل إقرار الإصلاح الشامل، على أساس أن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة التي لا تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وإننا كعضو في الإتحاد الأفريقي نؤكد تمسكنا بالموقف الأفريقي الموحد الذي صدر عن مؤتمر القمة الأفريقي الخامس المعقود في سرت يومي 4 و5\7\2005، وتم تأكيده في القمة الإستثنائية للإتحاد الأفريقي في أديس أبابا يوم 4\8\2005.

السيد الرئيس،،،

إن ليبيا تؤمن بأن نزع أسلحة الدمار الشامل عامل أساسي في بناء الثقة، وتعزيز الأمن والسلام الدوليين، وبناء على ذلك فقد أعلنت يوم 19\12\2003 تخليها الطوعي عن البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دوليا، ووسائل إيصالها، وقامت منذ ذلك التاريخ بالتعاون بكل شفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وتم التخلص من كل المواد والمعدات ذات العلاقة، بمعرفة خبراء الوكالة والمنظمة.

وليبيا الآن طرف في جميع الإتفاقيات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ومدونة السلوك الخاصة بالصواريخ البالستية، وتأمل أن يتعاون أعضاء المجتمع الدولي بصورة أفضل للتخلص من أسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول، دون تمييز، من أجل خلق عالم يسوده الأمن والسلام.

إن الإعلان الليبي جاء تتويجا للخطوات الليبية السابقة في هذا المجال، إبتداء من المساهمة الفعالة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، من خلال الإنضمام إلى إتفاقية بلنداba، والدعوى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه إستمرار التعاون التام مع المنظمات الدولية في هذا المجال، فإننا نؤكد على حق ليبيا في توسيع قاعدة الإستخدامات السلمية للطاقة النووية لدعم التنمية، وخاصة في مجالات الطب والزراعة وتحلية المياه والتنقيب، ونأمل أن يتم رفع الحظر على دراسة الطلبة الليبيين بالمجالات ذات العلاقة في بعض الدول، وتمكيننا من إستيراد المعدات الخاصة بالإستخدام السلمي للطاقة النووية، ومساعدتنا في تحويل منشآتنا للأغراض السلمية.

إننا نأمل أن تكون المبادرة الليبية مثلا يحتذي به جميع الأطراف في المنطقة خاصة حكومة تل أبيب بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، ووضع جميع منشآتها النووية تحت رقابة نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،،،

لقد زاد اهتمام بلادي في السنوات الأخيرة بمسألة إعمال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي، حيث جرى التعامل بكل شفافية مع رغبات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وتبرعنا بمبلغ مليوني دينار لدعم نشاطات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ويجري الآن العمل على مراجعة بعض التشريعات التي تبدو غير منسجمة مع نصوص دولية خاصة بحقوق الإنسان، كما ألغيت محكمة الشعب التي أنشئت في بداية الثورة، وأحيلت اختصاصاتها إلى المحاكم العادية.

السيد الرئيس،،،

لقد كانت ليبيا من أول الدول التي دعت إلى تنسيق الجهد الدولي لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، وطالبت بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة هذه الظاهرة ووضع التدابير الرامية إلى مكافحتها والقضاء على أسبابها.

وقد أدانت الجماهيرية الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة، وصادقت على جميع الإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالإرهاب، وتتعاون بنشاط مع اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن لهذا الغرض، وإننا نعتقد أن القضاء على الإرهاب يتطلب إتخاذ إجراءات عملية للقضاء على أسبابه، ومن ذلك الإعمال الفعلي لحقوق الإنسان لجميع الشعوب، والتصدي لأعمال العدوان واحتلال أراضي الغير، ومكافحة الفقر، وتشجيع الديمقراطية.

إن الإرهاب لن يتم القضاء عليه بعمل انفرادي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول، كما أن حل المشكلة لن يتم من خلال ربطها بدين أو قومية معينة. وليس من المنصف أن يصنف كفاح الشعوب من أجل تحقيق تقرير المصير والإستقلال على أنه إرهاب، وعلينا جميعا أن نبذل كل ما نستطيع لتنسيق جهودنا تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأن ننجز بأسرع ما يمكن الإتفاقية الشاملة لمحاربة الإرهاب.

السيد الرئيس،،،

كما تعلمون لقد كانت مشكلة "لوكربي" إحدى المسائل المعروضة على مجلس الأمن، وقد تمت تسوية هذه المسألة بصورة نهائية مع الأطراف المعنية، وأصدر مجلس الأمن القرار رقم (1506) لسنة 2003ف، الذي نصت أحكامه على الرفع الفوري للعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا، وحذف المسألة من قائمة المسائل المعروضة على المجلس، وكما تعلمون فقد تسببت تلك العقوبات في خسائر مادية كبيرة قاربت الأربعين مليار دولار، ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر إلى جميع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانبنا، وساندت مواقفنا.

واليوم بعد أن طويت صفحات هذه المسألة، فإن علاقاتنا مع الدول المعنية تتحسن تدريجيا، ونتطلع إلى أن تقوم الولايات المتحدة بوضع حد لجميع التدابير المتخذة ضد ليبيا، التي تحول دون علاقات طبيعية بين البلدين مبنية على التفاهم والإحترام المتبادل بما يحقق المنفعة المشتركة للشعبين الليبي والأمريكي.

السيد الرئيس،،،

تعكف السلطات المختصة في الجماهيرية حاليا على وضع الخطط لإعادة هيكلة الإقتصاد الليبي، وإعادة النظر في القطاع العام والإتجاه إلى تشجيع القطاع الأهلي، وإتاحة الفرصة له للدخول في جميع الأنشطة الإقتصادية، وتم اعتماد سياسات إقتصادية تهدف إلى النهوض بالإقتصاد الوطني وإزالة أوجه القصور وتحسين الأداء، واتخذت بعض الإجراءات في مجال السياسة النقدية، حيث تم توحيد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وإلغاء الرقابة على النقد، وتخفيض ضريبة الدخل، وألغي العمل بتراخيص التصدير والإستيراد والضمان الجمركي على الصادرات. كما ألغيت الرسوم الجمركية على حوالي (3500) سلعة مستوردة، وحصرت السلع المحظورة في أضيق نطاق، ويجري حاليا إعداد مشروع لقانون المنافسة، واتخذت خطوات هامة لخصخصة شركات القطاع العام، وعرض بعضها للتشغيل المشترك مع مستثمرين أجانب.

كما صدر قانون تشجيع الإستثمار الأجنبي الذي يعطي المستثمرين العديد من الإمتيازات والإعفاءات، ويسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك المشاريع بنسبة (100%) أو بالمشاركة مع مستثمر وطني.

وقد تقدمنا بطلب للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ووافق المجلس العام للمنظمة بالإجماع يوم 2004\7\27ف، على قبول الطلب الليبي، ونأمل من جميع الدول مساعدة ليبيا في تحقيق هذه الرغبة.

إننا كدولة نامية نتطلع إلى الإنضمام إلى هذه المنظمة آملين أن تكون أداة لمساعدتنا في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتوطيد العلاقات التجارية مع أعضاء المنظمة بما يحقق المصلحة المشتركة للجميع.

السيد الرئيس،،،

إن توطيد السلام وتحقيق الأمن للجميع من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهو هدف لا يمكن للمنظمة تحقيقه دون مساعدة وتعاون الدول الأعضاء، التي يمكن أن تكون أدوات فعالة لحل أصعب الخلافات والنزاعات في العديد من الدول، وخاصة في أفريقيا، ونحن نعبر عن ارتياحنا لتحقيق استقرار الوضع في كل من سيراليون وأنجولا، وتحسن الوضع في الصومال وبوروندي والكونغو الديمقراطية، وتوقيع اتفاق السلام في السودان. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الإتحاد الأفريقي

في جهوده الرامية إلى مواجهة التحديات المختلفة، وخلق قارة أفريقية موحدة، قادرة على تحقيق التقدم، والمشاركة بفعالية في مسيرة الإنسانية نحو التقدم وانتصار الحرية وحقوق الإنسان، وإزالة شبح الحروب والقضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، وإزالة آثار الإستعمار. كما نأمل دعم خطط الإتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق الإزدهار والرفاهية لجميع الشعوب الأفريقية من خلال تقديم المساعدة لتحقيق مشاريع مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

السيد الرئيس،،،

لقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في حل المشكلة الفلسطينية رغم أنها قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة، بل إن المشكلة تتفاقم باستمرار، وبقي الشعب الفلسطيني على مدى نصف قرن بين مشرد في جميع أنحاء العالم، وخاضع للإحتلال يعاني من ممارسات قوة الإحتلال التي اغتصبت أرضه، وتمارس ضده أبشع الجرائم، حيث يتم اغتيال الأطفال والنساء والشيوخ، وتصادر الأراضي، وتحرق المزارع، وتقتلع الأشجار، وتهدم البيوت فوق سكانها لتبنى في مكانها بيوت لمستوطنين قدموا من جميع أنحاء العالم، وأكثر من ذلك يجري استخدام أحدث الأسلحة ضد المدنيين، دون أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء عملي لوقفها، الأمر الذي شجع قوة الإحتلال على التمادي في عدوانها وجرائمها وعدم الإنصياع لقرارات المجتمع الدولي.

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني يتطلب إتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة تكفل وقف العدوان الإسرائيلي عليه، وتوفير الحماية الكاملة له، وإيجاد حل جذري لمشكلته.

وإننا نعتقد أن الحل لا يمكن أن يتم من خلال فرض الأمر الواقع، وإصدار القرارات ووضع الخطط غير القابلة للتنفيذ، وإنما من خلال الحل الجذري الذي يضمن عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا حيث تم الوئام بين البيض والسود بعد عقود من الصراع وإراقة الدماء. وما لم يتحقق ذلك بدعم من المجتمع الدولي، فإن معاناة الشعب الفلسطيني ستستمر، وستبقى المنطقة في حالة صراع وتوتر، ولا ينعم فيها أحد بالأمن والسلام.

كما يجب أن تنسحب قوات الإحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وأن تعود مرتفعات الجولان المحتلة إلى السيادة السورية، وتعود مزارع شبعا إلى لبنان.

وفي العراق حيث تم انتهاك القانون الدولي، وأخضع للإحتلال بحجج واهية ثبت عدم صحتها، فإننا نلاحظ أن المأساة تكبر كل يوم، وربما نبتعد عن الحل كل يوم، ويدفع الشعب العراقي ثمنا باهظا من أرواح أبنائه بسبب استمرار الإحتلال، ويجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لضمان الإسراع بجلاء القوات الأجنبية عن هذا البلد، واستعادة إستقلاله وسيادته، والمحافظة على وحدته الترابية وعروبته، وتمكين العراقيين من السيطرة على مواردهم، وتقرير مصيرهم بكل حرية، ومشاركة جميع المواطنين في إدارة بلدهم وعدم تهميش أي فئة ليعم السلام والأمن والإزدهار في البلاد.

وشكرا السيد الرئيس،،،